



## البيانات التجارية الجديدة تكشف عن تحولات هامة

كشفت البيانات المفصلة التي صدرت حديثاً حول التجارة الخارجية وميزان المدفوعات لعام 2009 حدوث بعض التحولات المثيرة للاهتمام، فبالرغم من أن الإيرادات الضخمة للنفط قد أمنت فوائض قوية في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري إلا أن كلاهما جاء أقل كثيراً من أعلى مستوياته التي سجلها عام 2008 وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط. كذلك طال الانخفاض الواردات التي تراجعت على مستوى كافة الشركاء التجاريين الرئيسيين تقريباً متجاهلة وتيرة النمو خلال السنوات السابقة. وشملت التحولات جوانب أخرى أهمها انخفاض حجم المدفوعات إلى الجهات الأجنبية التي توفر الخدمات في إشارة إلى نمو القدرات المحلية وارتفاع الدخل من الاستثمارات الأجنبية بأفضل مما كان متوقفاً بينما ارتفعت تحويلات العمالة الأجنبية بدرجة كبيرة مرة أخرى.

بحسب البيانات الجديدة بلغ الفائض التجاري للمملكة 107,4 مليار دولار العام الماضي أي أقل من نصف حجم الفائض للعام 2008 بل ويعتبر الأدنى منذ عام 2004، وهو تراجع لا يعتبر مفاجئاً في ضوء تدني أسعار النفط وانخفاض حجم الإنتاج. كذلك هبطت الصادرات والواردات غير النفطية بنسبة 16 بالمائة و19 بالمائة على التوالي وهي أرقام جاءت منسجمة مع التقديرات الأولية التي وردت في بيانات الميزانية، أما القيمة الإجمالية لصادرات النفط فقد جاءت أعلى من التقديرات حيث بلغت الإيرادات الفعلية 162,6 مليار دولار مقارنة بمبلغ 157,4 مليار دولار حسب تقديرات الميزانية.

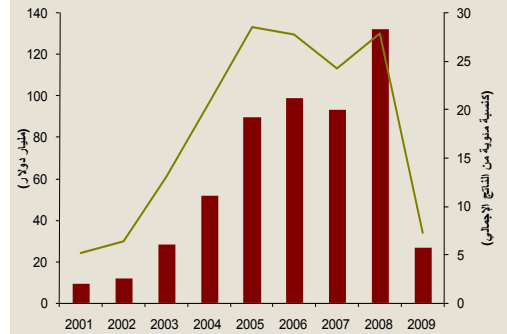
ويعزى التراجع في الصادرات غير النفطية إلى انخفاض الإيرادات من البتروكيماويات والبلاستيك والمعادن التي تشكل ثلاثتها 53 بالمائة من إجمالي الصادرات غير النفطية (أو 71 بالمائة في حالة استبعاد السلع المعاد تصديرها)، والتي تدنت أسعارها نتيجة لهبوط الطلب العالمي العام الماضي. بالمقابل ارتفعت صادرات المواد الغذائية بحيث بلغت ضعفها مستواها لعام 2006. أما إعادة الصادرات (السلع التي تستورد إلى المملكة ويتم نقلها مباشرة إلى دول أخرى) فقد قفزت قيمتها بنسبة 35 بالمائة العام الماضي مما يدعو للتساؤل في ظل الانخفاض الكبير في الطلب وسط دول المنطقة.

شهد العام الماضي هبوط جميع فئات الواردات تقريباً، وكان أكبر انخفاض من نصيب المعادن الأساسية التي تعتبر ثالث أكبر فئة من الواردات حيث تراجعت قيمتها بنسبة 40 بالمائة بسبب انخفاض الأسعار العالمية. وتراجعت واردات الآليات والمعدات التي تشكل 29 بالمائة من إجمالي الواردات بنسبة 12 بالمائة فقط وذلك بفضل تواصل نمو القطاع الصناعي في المملكة. أما واردات معدات النقل التي شكلت 17 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات فقد هبطت بنسبة 20 بالمائة نتيجة لانخفاض واردات السيارات على الأرجح.

انخفضت الواردات من جميع الشركاء التجاريين الذين تتجاوز واردات كل منهم ما قيمته مليار ريال باستثناء النمسا، وقد جاء هذا الانخفاض متجانساً بدرجة كبيرة حيث بلغ 18 بالمائة لقارة آسيا و 14 بالمائة للاتحاد الأوروبي و 15 بالمائة لأمريكا الشمالية. كذلك شمل هذا الانخفاض الصين التي تراجعت الواردات منها بحوالي 15 بالمائة عقب ارتفاعها الكبير العام السابق بحيث تحولت لثاني أكبر موردٍ إلى المملكة (بعد الولايات المتحدة). أما الواردات من دول الخليج الأخرى فقد تراجعت بنسبة 6 بالمائة فقط رغم تأثرها بشدة من تجارة إعادة الصادرات.

لم يتم بعد نشر تفاصيل إجمالي صادرات المملكة، لكن تفاصيل الصادرات غير النفطية تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة كانت أكبر وجهة لها حيث شكلت الصادرات إليها 19 بالمائة من الإجمالي كان معظمها سلع معادة التصدير. وحلت الصين في المرتبة

### ميزان الحساب الجاري



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:  
بول غامبل  
رئيس الدراسات والأبحاث  
pgamble@jadwa.com

رئيس الدائرة الاقتصادية  
براد بورلاند  
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث  
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:  
الهاتف +966 1 279-1111  
الفاكس +966 1 279-1571  
صندوق البريد 60677، الرياض 11555  
المملكة العربية السعودية  
www.jadwa.com



الواردات  
(مليار ريال)

2009	2008	2007	2006	2005	
103	117	100	67	54	آليات
62	78	59	50	47	معدات نقل
53	62	45	36	33	مواد غذائية
40	66	51	39	24	معادن أساسية
31	33	26	21	18	مواد كيميائية
69	76	58	49	47	أخرى
<b>358</b>	<b>432</b>	<b>338</b>	<b>261</b>	<b>223</b>	<b>الإجمالي</b>

الثانية حيث بلغ قيمة ما استقبلته من الصادرات السعودية غير النفطية 8,8 مليار ريال العام الماضي أي ما يفوق إجمالي قيمة الصادرات التي استقبلتها عام 2001. وتقل قيمة الصادرات غير النفطية إلى الصين بنحو مليار ريال فقط عن الصادرات غير النفطية إلى دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة لكنها تفوق قيمة الصادرات غير النفطية إلى الولايات المتحدة بأكثر من ثلاثة أضعاف.

الشركاء التجاريين الرئيسيين  
(مليار ريال)

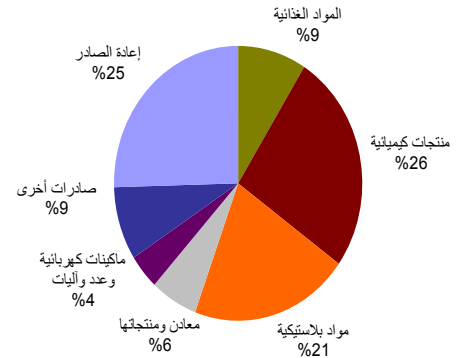
مصدر الواردات			وجهة الصادرات			
2009	2008	2007	2009 <sup>1</sup>	2008	2007	
109	126	110	10	124	97	الاتحاد الأوروبي
51	59	46	3	196	147	الولايات المتحدة
27	35	30	1	179	134	اليابان
41	48	33	9	105	60	الصين
16	19	15	1	102	74	كوريا
18	19	14	42	83	71	دول مجلس التعاون الخليجي
						<sup>1</sup> الصادرات غير النفطية

الفائض الآخر الذي سجله الاقتصاد السعودي هو فائض الحساب الجاري الذي يشمل مدفوعات ومقبوضات الخدمات والإيرادات والتحويلات الخارجية بالإضافة إلى تجارة السلع. وقد جاء فائض الحساب الجاري الذي بلغت قيمته 26,5 مليار دولار أعلى من التقديرات الأولية التي وضعتها الميزانية في حدود 20,5 مليار دولار. ويعتبر عام 2009 هو العام الحادي عشر على التوالي الذي تسجل فيه المملكة فائضاً في الحساب الجاري، وإن كان الإجمالي يقل بنسبة 80 بالمائة عن مستواه عام 2008 وذلك بسبب هبوط إيرادات صادرات النفط.

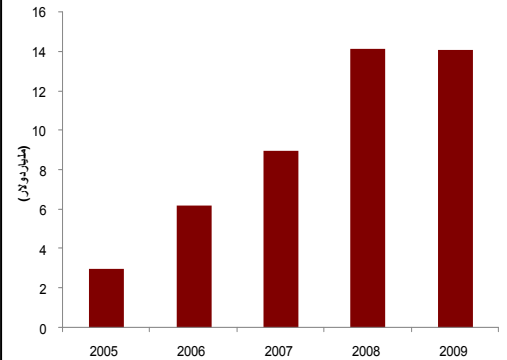
من التحولات الهامة التي استجندت على حساب الخدمات هو تراجع المدفوعات إلى العديد من الجهات الأجنبية التي توفر الخدمات والذي ربما يعزى جزئياً إلى التباطؤ الاقتصادي العام الماضي رغم أنه يأتي في سياق نمط متواصل لفترة طويلة، حيث لم تتعدى المدفوعات للخدمات المستوردة في مجالات التشييد والتمويل العام الماضي 4,5 مليار دولار مقارنة بحوالي 8,8 مليار دولار في عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت المقبوضات مقابل استخدام الجهات الأجنبية لخدمات التأمين والتمويل والاتصالات التي توفرها الشركات السعودية من 0,2 مليار إلى 1,5 مليار دولار خلال نفس الفترة. وتدل هذه البيانات على تنامي مقدره شركات الخدمات المحلية على تلبية احتياجات السوق المحلي والشروع في تلبية احتياجات الشركات من دول أخرى.

هيمنت الإيرادات المتحققة من الموجودات الأجنبية للحكومة على حساب ميزان الدخل. وكنا قد توقعنا هبوط كبير في ريع هذه الموجودات نتيجة لانخفاض متوسط العائد على سندات الخزنة الأمريكية التي نعتقد أنها تشكل معظم المحفظة الاستثمارية الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، لكن لم يطرأ تغيير ذو بال على الدخل من هذه المحفظة الاستثمارية الذي بلغ 14,2 مليار دولار بالرغم من حدوث بعض التراجع في الأنواع الأخرى من الدخل الاستثماري.

توزيع الصادرات غير النفطية



إيرادات استثمار المحافظ





ميزان المدفوعات  
(مليار دولار)

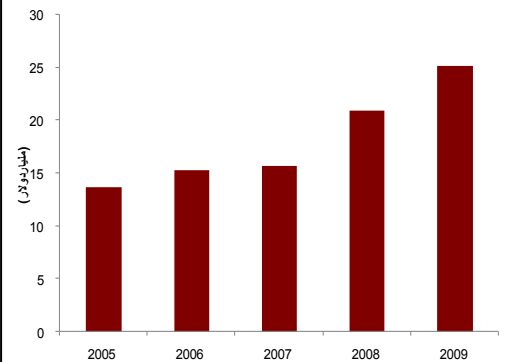
2009	2008	2007	2006	2005	
162.6	281.0	205.3	188.2	161.6	الصادرات النفطية
29.2	27.0	32.3	27.8	22.6	صادرات أخرى
-81.6	-100.6	-81.5	-63.0	-53.8	واردات
<b>133.6</b>	<b>107.4</b>	<b>212.0</b>	<b>150.6</b>	<b>147.2</b>	<b>الميزان التجاري</b>
-62.4	-65.9	-46.7	-35.3	-21.7	خدمات
-9.0	-13.3	-7.3	-3.3	-3.0	نقل
-12.9	-9.2	-14.2	-8.2	-4.5	سفر
-0.8	-1.0	-0.6	-0.3	-0.2	اتصالات
-3.3	-4.5	-6.3	-3.2	-1.4	تشبيد
-1.1	-1.7	-1.0	-0.6	-0.5	تأمين
-0.3	-1.1	-2.5	-6.5	-3.5	مالية
-27.7	-25.4	-16.5	-19.8	-13.2	حكومية
-7.4	-9.7	1.8	6.6	4.5	أخرى
8.6	9.2	6.4	3.8	0.4	الدخل
9.2	9.7	7.0	4.4	0.9	دخل استثماري
-27.2	-23.0	-17.0	-16.8	-14.8	تحويلات
-25.2	-20.9	-15.7	-15.3	-13.7	تحويلات عمالة
-2.0	-2.1	-1.3	-1.5	-1.1	أخرى
<b>-80.9</b>	<b>-79.7</b>	<b>-57.3</b>	<b>-48.3</b>	<b>-36.0</b>	<b>بنود غير منظورة</b>
<b>13.8</b>	<b>-102.3</b>	<b>-77.7</b>	<b>-78.4</b>	<b>-55.3</b>	<b>الحساب الرأسمالي والمالي</b>
<b>-40.3</b>	<b>-30.0</b>	<b>-15.6</b>	<b>-20.5</b>	<b>-34.7</b>	<b>التصويبات</b>
<b>26.5</b>	<b>132.3</b>	<b>93.3</b>	<b>98.9</b>	<b>90.0</b>	<b>ميزان الحساب الجاري</b>
7.2	27.9	24.3	27.8	28.5	كنسبة مئوية من الناتج المحلي))

تشكل تحويلات العاملين الأجانب معظم التحويلات الجارية، حيث قفزت هذه التحويلات بنسبة 57 بالمائة العام الماضي وارتفعت بنحو 9,2 مليار دولار منذ عام 2007 لتبلغ 25,2 مليار دولار حالياً. وربما تعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد الأجانب العاملين في المملكة (بالرغم من أن عدد تأشيرات العمل الصادرة العام الماضي تراجع بنسبة 15 بالمائة مقارنة بعام 2008، إلا أن العدد الكلي للعاملين الأجانب ارتفع على الأرجح)؛ بالإضافة إلى عامل آخر محتمل هو زيادة أجور هؤلاء الأجانب. ومن المرجح أن سهولة رصد التحويلات شكل عاملاً رئيسياً لحدوث هذه القفزة في حجم التحويلات حيث زادت التحويلات المالية التي تتم عبر القطاع المصرفي، لكن يحتمل في ذات الوقت أن هذه البيانات تصور التحويلات بأقل من حجمها الحقيقي.

ورغم اعتقادنا بأن البيانات الجديدة تعطي فكرة جيدة بشأن ما حدث في الاقتصاد العام الماضي وتكشف عن بعض الاتجاهات الهامة، لكن إحدى المحاذير التي يتعين مراعاتها هي حالات التصويب الكبيرة نتيجة عدم احتساب أشياء أو احتسابها بطريقة غير صحيحة ضمن البيانات. فقد بلغت حالات التصويب العام الماضي ما يعادل 40,3 مليار دولار وهو مبلغ يفوق إجمالي الدخل الاستثماري والصادرات غير النفطية مجتمعين. كذلك تثير التعديلات الكبيرة في الحسابات الرأسمالية والمالية الشكوك بشأن بعض الأرقام.

وعلى ضوء هذه البيانات الجديدة فقد عدلنا توقعاتنا وعمدنا إلى رفع تقديراتنا بشأن إيرادات النفط والدخل الاستثماري وتحويلات الأجانب ضمن أشياء أخرى. لذا نتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري للعامين 2010 و 2011، بحيث يبلغ نحو 45,3 مليار دولار (10,9 بالمائة من الناتج الإجمالي) لعام 2010 ونحو 41,9 مليار دولار (9,4 بالمائة من الناتج الإجمالي) لعام 2011 أي أعلى بواقع 8 مليار دولار و 7,6 مليار دولار عن توقعاتنا السابقة على التوالي. ويعزز هذا الفائض بشدة من أوضاع الحساب الجاري للمملكة بل يتعين أن يمهد لارتفاعات إضافية في احتياطياتها من العملات الأجنبية.

تحويلات العاملين الأجانب





## سوق الأسهم تحت المجهر

### بيانات ساما مؤشر جيد لأرباح البنوك

تستقطب بيانات أرباح البنوك التي تنشرها (ساما) بصفة شهرية الكثير من الاهتمام حيث يرصدها المستثمرون بسبب توفيرها مؤشراً هاماً عن سلامة أوضاع القطاع المصرفي. وقد وجدنا أن الأرقام التي تصدرها ساما تتفق عموماً مع الأداء الفعلي للبنوك برغم وجود تناقضات كبيرة في بعض الأحيان خاصة في الأوقات التي تشهد فيها أسواق المال تذبذبات حادة.

وقد شهدت الفصول الأخيرة نوع من ردة الفعل من قبل المستثمرين للبيانات التي تصدرها ساما بشأن أرباح البنوك. وتعتبر بيانات الشهر الثاني من كل فصل ذات أهمية خاصة لأن ساما تنشر بياناتها شهرياً بينما تصدر البنوك تقاريرها على أساس ربع سنوي. وكانت الأرقام الخاصة بشهر نوفمبر 2009 والتي صدرت في ديسمبر قد أدت إلى هبوط ناسي بنسبة 2 بالمائة بينما جاء التجاوب بدرجة أقل عندما تم نشر بيانات فبراير الماضي التي لم تصدر إلا في اليوم الأخير من الربع الأول. (مع ملاحظة أن البنوك تصدر نتائجها الفصلية قبل نشر ساما بياناتها عن الشهر الأخير من الفصل).

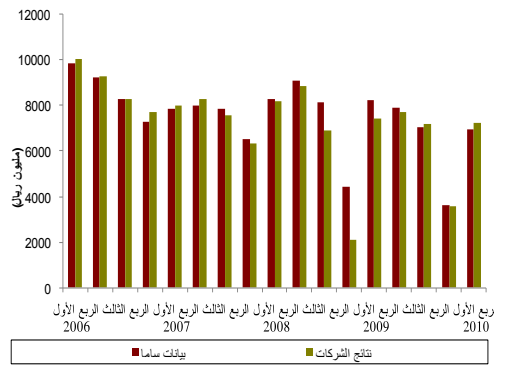
ونرى أن بيانات ساما تعتبر بصفة عامة مؤشراً جيداً للأرباح الفعلية للبنوك. ويقارن الرسم البياني إلى اليمين بين بيانات ساما على أساس فصلي والأرباح التي سجلتها جميع البنوك التجارية المدرجة في سوق الأسهم بالإضافة إلى البنك التجاري الأهلي. ويشير الرسم إلى أن متوسط التناقض بين مجموعتي البيانات خلال الفترة من الفصل الأول لعام 2006 إلى الفصل الأول لعام 2010 يصل إلى 4,2 بالمائة، بينما نجده لا يتعدى 0,5 بالمائة إذا استبعدنا الفصلين الثالث والرابع من عام 2008 والفصل الأول من عام 2009.

وبالرغم من أن سبب الانحراف الكبير بين مجموعتي البيانات الخاصة بتلك الفصول غير واضح تماماً، إلا أن الأمر ربما يعود إلى عدم رصد بيانات ساما لحالات خفض قيمة الأصول الاستثمارية بصورة كاملة. ويلاحظ أن الفصول التي شهدت أكبر التناقضات هي تلك الفصول التي صادفت هبوط قيمة الأصول على مستوى العالم بين سبتمبر 2008 ومارس 2009.

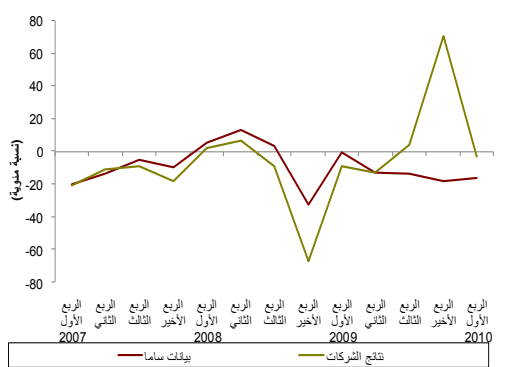
رغم ذلك يبدو أن الأسلوب الذي تستخدمه ساما صحيحاً من الناحية النظرية، حيث تنشر البنوك فقط بيانات أرباحها على أساس فصلي أما أرقام ساما فهي مستقاة من التغيرات في حساب رأس المال للقطاع المصرفي. ويبدو أن الأرباح يتم التوصل إليها بعد خصم رأسمال الأسهم المدفوع والاحتياطي القانوني من إجمالي حقوق المساهمين. وتشتمل تلك الأرباح على الأرباح المستتقة بصورة أساسية وكذلك التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تصنف كاستثمارات متاحة للبيع والاستثمارات غير التجارية ومخصص خفض قيمة الأصول المالية.

تشير البيانات الخاصة بالفصول الأخيرة إلى أن العلاقة بين بيانات ساما ونتائج البنوك عادت إلى طبيعتها مما يجعل الأرقام الشهرية توفر مؤشراً هاماً لأداء البنوك المدرجة في سوق الأسهم. ويشير الأسلوبين كلاهما إلى أن أرباح البنوك تراجعت في الربع الأول من عام 2010 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ولكنها جاءت أعلى بكثير عن مستواها في الفصل الأخير من عام 2009 نتيجة لتخصيص البنوك مبالغ ضخمة لتغطية الديون المعدومة. وكان إجمالي مخصصات البنوك خلال الفصل الأخير من عام 2009 قد بلغ حوالي 5 مليار ريال مقارنة بحوالي 2,2 مليار ريال للفصل الأول من عام 2010 (كانت نحو 2,4 مليار ريال بالنسبة للفصل الثالث من عام 2009). ونتوقع حدوث تحسن في أرباح البنوك خلال العام نتيجة لارتفاع عمليات الإقراض وتحسن مستوى الأرباح من أنشطة سوق المال فضلاً عن تراجع حجم مخصصات الديون المعدومة.

أرباح البنوك



التغير السنوي في أرباح البنوك





## موجز سوق الأسهم

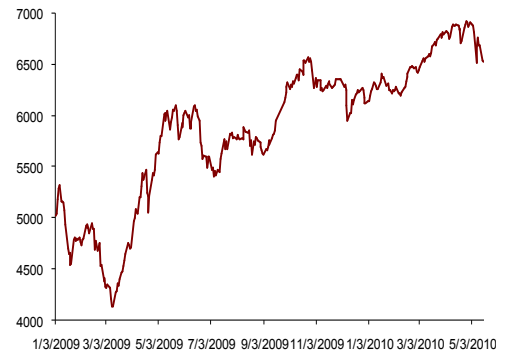
هبط مؤشر الأسهم السعودية (تاسي) في مايو ضمن موجة الهبوط التي اكتسحت أسواق الأسهم العالمية، حيث سجل حتى اللحظة الحالية من الشهر الجاري تراجعاً بنسبة 5,4 بالمائة وبلغ أدنى مستوى له منذ شهرين عند 6,494، فإذا ظل المؤشر عند هذا المستوى حتى نهاية الشهر فسوف يكون أداء السوق في مايو هو الأسوأ مقارنة بأي شهر منذ فبراير 2009. لقد تأثرت أسواق الأسهم بالمخاوف من تعثر سداد الديون السيادية في منطقة اليورو ومن سلامة أوضاع البنوك والنمو الاقتصادي فيها، ورغم ضعف الارتباط المباشر بين المملكة واقتصاديات منطقة اليورو إلا أن اتساع المخاوف بشأن أداء الاقتصاد العالمي أدى إلى هبوط أسعار النفط وتدني ثقة المستثمر.

بصفة عامة عكس أداء قطاعات سوق الأسهم حتى المرحلة الحالية من شهر مايو انكشافها أمام الاقتصاد العالمي. وجاء أضعف أداء من نصيب قطاعات النقل والبتروكيماويات والاستثمار المتعدد، حيث يتضرر قطاع النقل عادة من تراجع حجم التجارة الدولية ويتأثر قطاع البتروكيماويات بانخفاض الصادرات وأسعار النفط ويعاني قطاع الاستثمار المتعدد نتيجة لتحقيق الشركة التي تهيمن عليه معظم دخلها من استثمارات خارج المملكة. من ناحية أخرى، حقق قطاع التطوير العقاري حتى اللحظة الحالية من العام أفضل أداء، تلاه قطاع الطاقة ثم قطاع التأمين وتشارك جميع هذه القطاعات في أن أنشطتها ذات طابع محلي. أيضاً شملت قائمة أفضل القطاعات أداءً القطاع المصرفي وذلك نتيجة لعدم تعرض البنوك المحلية لديون دول منطقة الاتحاد الأوروبي المضطربة علاوة على انتعاش أسعار أسهم تلك البنوك بعد تذبذبها الشهر الماضي جراء نتائجها الفصلية التي جاءت مخيبة للأمل.

سجل تاسي تراجعاً خلال النصف الأول من مايو في الوقت الذي شهدت فيه أحجام التداول بعض الانتعاش، وكان حجم التداول قد بلغ أعلى مستوى له منذ سبعة أشهر في أبريل ويتوقع له أن يتجاوز ذلك المستوى في مايو الجاري. ونعتقد أن المكاسب التي حققها تاسي خلال العام قد شجعت المزيد من المستثمرين المحليين على العودة إلى السوق، حيث كان حجم الأسهم المشتراة من قبل الأفراد السعوديين خلال أبريل هو الأعلى منذ أكتوبر، وكذلك ارتفعت نسبة إجمالي الصفقات التي نفذها المستثمرون السعوديون الأفراد من 84,4 بالمائة في مارس إلى 87,9 بالمائة الشهر الماضي. وستحدد مقدرة تاسي على النهوض من كبوته الأخيرة مدى إمكانية محافظة أحجام التداول على اتجاهها التصاعدي.

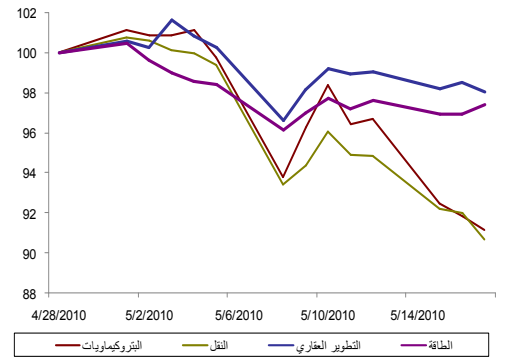
ارتفعت المشاركة الأجنبية في سوق الأسهم مرة أخرى في أبريل، لكن هناك مؤشرات تدل على انسحاب بعض الأموال الأجنبية خلال النصف الأول من مايو. وقد بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية من خلال اتفاقيات مبادلة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري نحو 1,6 مليار ريال استثمرت منها حوالي 1,1 مليار ريال خلال شهري مارس وأبريل. ولا يزال الوقت مبكراً للجزم بأنه ستكون هناك تدفقات صافية لرأس المال إلى الخارج خلال مايو، لكن الفترة المحدودة التي تتوفر بيانات بشأنها تشير إلى أن المستثمرين الأجانب يقلصون استثماراتهم خلال فترات ضعف الأسواق العالمية والمحلية. وتشير فترة الثلاثة عشر شهراً التي تتوفر بياناتها إلى أن أعلى مستوى للتدفقات الرأسمالية إلى الخارج كانت في نوفمبر وديسمبر الماضيين عندما طفت مشكلة دبي العالمية على السطح.

### مؤشر تاسي

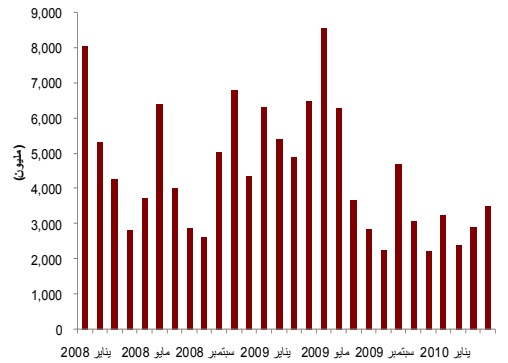


### أداء القطاعات

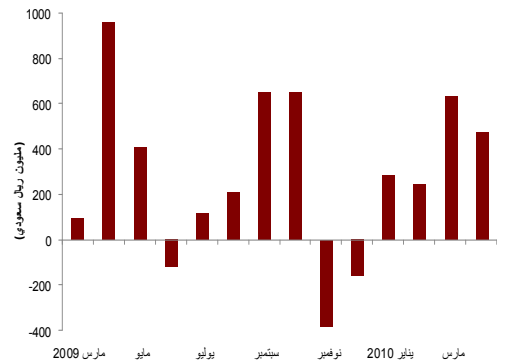
(المؤشر معدل بحيث يساوي 100 نقطة بتاريخ 28 أبريل)



### عدد الأسهم المتداولة



### صافي التدفقات عبر اتفاقيات التبادل





## موجز سوق النفط

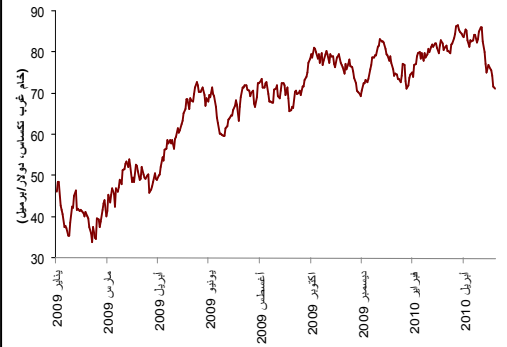
هبطت أسعار النفط بشدة حتى هذه اللحظة من الشهر الجاري، حيث تراجع سعر خام غرب تكساس من 86,2 دولاراً للبرميل في 3 مايو إلى 71,2 دولاراً في 17 مايو منخفضاً بنسبة 17 بالمائة نتيجة لتصاعد التوترات بشأن مشاكل ديون اليونان وبعض دول الاتحاد الأوروبي التي نجم عنها مخاوف من انخفاض حجم الطلب على النفط في حالة تباطؤ الإنتعاش الاقتصادي العالمي وتصاعد الحذر لدى المستثمرين. وقد أدت الشكوك حول مقدرة الدول المتأثرة في منطقة اليورو على تنفيذ إجراءات التقشف اللازمة ومن ثم تأثير هذه الإجراءات على النمو الاقتصادي إلى تدني أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ ثلاثة أشهر رغم الحزمة الكبيرة من ضمانات القروض. ومع ذلك، فإن أسعار النفط عند مستوياتها الحالية البالغة نحو 75 دولاراً للبرميل تعتبر أقرب إلى المستوى الذي تفضله المملكة مقارنة بمستوياتها مطلع الشهر.

عدلت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها حول الطلب العالمي على النفط لهذا العام، حيث خفضت توقعاتها بحوالي 220,000 برميل يومياً ليصبح الطلب 86,4 مليون برميل في اليوم وذلك نتيجة تغير البيانات التاريخية أكثر مما هو بسبب المشاكل في منطقة اليورو. من ناحية أخرى، رفعت الوكالة تقديراتها بشأن الإمدادات من خارج أوبك بنحو 200,000 برميل يومياً بناء على توقعاتها بزيادة الإنتاج من أمريكا الشمالية والصين. وأشارت الوكالة الدولية إلى إن التسرب النفطي الضخم في خليج المكسيك لن يؤثر على الإنتاج هذا العام، لكن قد يكون له تأثير على المدى البعيد من خلال تطبيق إجراءات سلامة أكثر صرامة وهو ما قد يؤدي إلى زيادة التكاليف وتأجيل عمليات التنقيب الجديدة.

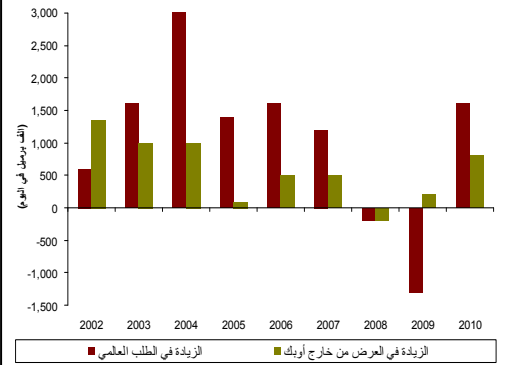
ذكرنا في السابق أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار قد شهدت بعض التراخي، ورغم هبوط أسعار النفط بطريقة متسقة مع تعزز قيمة الدولار حتى الوقت الراهن من شهر مايو إلا أننا لا نزال نعتقد أن العلاقة أصبحت أقل أهمية. ويشير الرسم البياني إلى اليمين إلى أنه خلال الفترة المنقضية من العام سجلت أسعار النفط انخفاضاً خلال يناير وبعد ذلك ارتفعت حتى نهاية مارس ثم استقرت قبل الصدمة الأخيرة. لكن نلاحظ بالمقابل أن قيمة الدولار تعززت باضطراد مقابل اليورو خلال العام (وينطبق نفس النمط على قيمة الدولار المرجح تجارياً الذي يشمل عملات شركاء تجاريين آخرين).

لا تزال التدفقات الاستثمارية تلعب دوراً هاماً في توجيه حركة سعر النفط وإن كانت تلك الحركة قد أصبحت أكثر ارتباطاً بحركة أسعار الأسهم. ويشير الرسم البياني إلى اليمين إلى العلاقة بين أسعار النفط ومؤشر الأسهم الأمريكي إس أند بي 500 حتى الفترة الحالية من العام، حيث تدل العلاقة الوثيقة بينهما على أن المؤسسات الاستثمارية تستخدم النفط بطريقة متزايدة في عمليات مضاربة في أوقات تعافي الاقتصاد العالمي أكثر من استخدامها له للتحوط ضد انخفاض قيمة الدولار. عليه، لا يزال المستثمرون المليون يلعبون دوراً في تحديد أسعار النفط على المدى القصير، لكن دوافعهم للاستثمار في النفط تختلف من وقت لآخر.

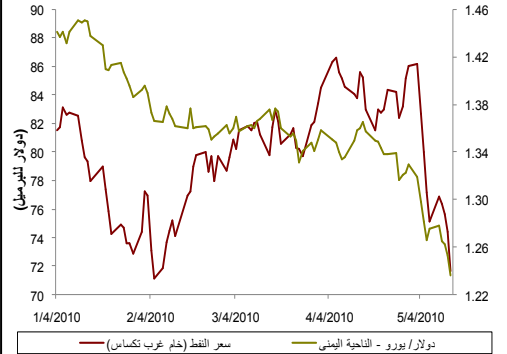
### سعر النفط



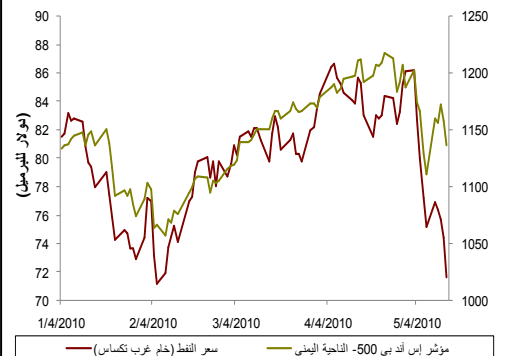
### الطلب على النفط والإمدادات من خارج أوبك



### النفط والدولار



### النفط وسوق الأسهم الأمريكي







البيانات الأساسية

2011 توقعات	2010 توقعات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
<b>الناتج الإجمالي الاسمي</b>									
1680	1554	1384	1782	1443	1336	1183	939	805	(مليار ريال سعودي)
448.0	414.4	369.2	475.1	384.7	356.2	315.3	250.3	214.6	(مليار دولار أمريكي)
8.1	12.2	-22.3	23.5	8.0	12.9	26.0	16.7	13.8	(معدل التغير السنوي)
<b>الناتج الإجمالي الفعلي</b>									
(معدل التغير السنوي)									
3.9	3.9	-6.4	4.2	-3.6	-0.8	6.2	6.7	17.2	القطاع النفطي
4.4	3.8	2.5	4.8	5.5	6.1	5.8	5.3	3.9	القطاع الخاص غير النفطي
3.4	3.6	4.0	3.7	3.0	3.1	4.0	3.1	3.1	القطاع الحكومي
4.0	3.8	0.1	4.3	2.0	3.2	5.6	5.3	7.7	معدل التغير الكلي
<b>المؤشرات النفطية (متوسط)</b>									
80.0	75.0	62.0	99.7	72.3	66.1	56.6	41.5	31.1	خام غرب تكساس القياسي (دولار/برميل)
74.8	71.3	60.5	93.4	68.1	60.5	49.5	34.7	26.9	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
8.5	8.3	8.1	9.2	8.7	9.2	9.5	9.0	8.8	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
<b>مؤشرات الميزانية العامة</b>									
(مليار ريال سعودي)									
672	626	505	1101	643	674	564	392	293	إيرادات الدولة
621	603	550	520	466	393	346	285	257	منصرفات الدولة
51	23	-45	581	177	280	218	107	36	الفائض/العجز المالي
3.0	1.5	-3.3	32.6	12.2	21.0	18.4	11.4	4.5	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
215	220	225	237	267	366	475	614	660	الدين العام المحلي
12.8	14.2	16.3	13.3	18.5	27.4	40.2	65.4	82.0	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
<b>المؤشرات النقدية (متوسط)</b>									
3.4	4.5	5.1	9.9	4.1	2.3	0.7	0.3	0.6	التضخم (معدل التغير السنوي)
3.00	2.25	2.00	2.50	5.50	5.20	4.75	2.50	1.75	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد
(نسبة مئوية سنوية)									
<b>مؤشرات التجارة الخارجية</b>									
(مليار دولار)									
200.4	192.6	162.6	281.0	205.3	188.2	161.6	110.4	82.0	عائد صادرات النفط
231.9	221.8	189.6	313.4	233.1	210.9	180.4	125.7	93.0	عائد الصادرات الإجمالي
97.0	88.2	81.6	100.6	81.5	63.0	53.8	41.1	33.9	الواردات
135.0	133.6	108.0	212.7	151.6	147.8	126.6	84.6	59.1	الميزان التجاري
41.9	45.3	26.5	132.3	93.3	98.9	90.0	51.9	28.0	ميزان الحساب الجاري
9.4	10.9	7.2	27.9	24.3	27.8	28.5	20.7	13.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
530.1	496.7	461.1	502.0	359.8	273.4	195.5	127.9	97.1	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
<b>المؤشرات الاجتماعية والسكانية</b>									
26.9	26.1	25.4	24.8	24.2	23.7	23.1	22.5	22.0	تعداد السكان (مليون نسمة)
8.0	8.2	8.5	8.8	9.0	9.1	8.8	8.5	8.2	معدل العطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
16675	15871	14550	19151	15868	15041	13640	11112	9745	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2010 - 2011. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



## إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.